

## الإسلام والغرب: إشكالية الثابت والمتحول

### مقاربة تحليلية نقدية

## Islam and the West: The Problem of the constant and the Variable critical analytical approach

جامعة وهران/02 الجزائر	فلسفة	عبدوس سيدي محمد* Abdous Sidi Mohammed (abdouss329@gmail.com)
------------------------	-------	--

الإرسال: 2022/01/30      القبول: 2022/02/19      النشر: 2022/03/16

#### ملخص:

نعالج في هذا المقال الإسلام والغرب: إشكالية الثابت والمتحول (مقاربة تحليلية نقدية) من خلال محورين: فتناولنا في المحور الأول كيفية قراءة الثوابت بروح العصر عند طارق رمضان، في حين عرضنا في المحور الثاني إلى إصلاح الخطاب الديني الإسلامي حتى يتوافق مع العلمانية من منظور صهيب بن الشيخ؛ ففككتنا هذه الإشكالية باتباعنا منهجا تحليليا ونقديا يصبو إلى شرح الثابت والمتحول عند المؤلفين وتقييمه.

ويمكن القول إنه على المسلمين اليوم أن يوازنوا بين ثوابت الإسلام والقارة والمتحول منها، بتحول الزمان واختلاف المكان، بحيث لا نرجح كفة أحدهما على الآخر، فيغدو الثابت مجرد أفكار جامدة ويمسي المتحول مجرد انفلاتات تشريعي غير محمود العواقب.

كلمات مفتاحية: الثابت؛ المتحول؛ المكان؛ الزمان؛ قراءة.

#### Abstract:

In this article, we treat Islam and the West, the problem of the constant and the changing, a critical analytical approach through two axes: In the first axis, we dealt with how to read the constants in the spirit of the age according to Tariq Ramadan, while in the second axis we presented the reform of Islamic religious discourse to be compatible with secularism from the perspective of Suhaib bin Al-Sheikh ; We dismantled this problem by following an analytical and critical approach that aspires to explain and evaluate the constant and the variable for the authors.

It can be said that Muslims today have to balance the constants of Islam and its variables according to the change of time and place, so that we do not favor one over the other, lest the constant becomes mere static ideas and the variable becomes a mere legislative breakdown with unacceptable consequences.

**Keywords :** constant ; variable, place ; time; reading.

## 1- مقدمة

تنتمي الدراسة إلى حقل الفلسفة الأنثروبولوجية التي تُسلط الضوء على إشكالية الثابت والمتحول لدى المسلمين الغربيين وتداعياتها.

يحتاج المسلمون المتواجدون في الشرق الإسلامي وبالخصوص الذين يستوطنون الغرب إلى توحيد فقه قانوني، لأنهم يتساءلون عن كيفية التوفيق بين الثوابت والمتغيرات، بين الحياة الحديثة والإيمان حيث صار في المجتمعات العلمانية أمراً هامشياً؛ ومن هذا المنطلق نتساءل: كيف نميز بين النصوص الثابتة والنصوص القابلة للتغير؟ أو كيف نضع فقهها عصرياً يتفق ووضعية المسلمين في الغرب؟ مما يتيح لهم تفاعلاً أفضل واندماجاً أحسن؟

كانت الدراسات السابقة، عبارة عن عدة مقالات موسومة بالثوابت والمتغيرات في الإسلام، من بينها مقال نُشر في جريدة الأهرام للدكتور محمد عثمان الخشت، بيد أنها لم تخصص أنموذجاً للتحليل والنقد.

نعالج في هذا المقال الإسلام والغرب: إشكالية الثابت والمتحول، مقارنة تحليلية نقدية من خلال محورين: نتناول في المحور الأول: كيفية قراءة الثوابت بروح العصر عند طارق رمضان، في حين نتعرض في المحور الثاني إلى إصلاح الخطاب الديني الإسلامي حتى يتوافق مع العلمانية من منظور صهيب بن الشيخ. ففككنا هذه الإشكالية باتباعنا منهاجاً تحليلياً ونقدياً يصبو إلى شرح الثابت والمتحول عند المؤلفين وتقييمه.

## 2- المنهج وطرق معالجة الموضوع

أولاً: طارق رمضان

يدعو طارق رمضان المسلمين اليوم للعودة من جديد إلى أصول دينهم، وإعادة قراءة مصادرها الأساسية في السياق الأوروبي الجديد، وليس معنى ذلك تغيير النص، وإنما يعني قراءته بمنظور جديد، وهذا هو معنى التجديد وإعادة القراءة هذه مهمة لكثير من المفاهيم الإسلامية (رمضان وآخرون، 2016، الصفحات 338-339).

وينطلق طارق رمضان من قاعدة أساسية مفادها أنه ينبغي أن نحدد بدقة المصطلحات حتى تغدو واضحة وأكثر عقلانية، كما أنه لا بد من التشكيك في الافتراضات المسبقة والمنهجية وفي الخصومات التي تبديها بعض التيارات المعاصرة، مُقدمة افتراضاتها على أنها هي الوحيدة الصحيحة ولا يُساورها الشك، وهم ممثلو التيار السلفي، ذلك أننا نجد عند هؤلاء مقولات

منهجية جاهزة ترجع إلى العلماء والفقهاء الأوائل، إذ يريدون إضفاء الشرعية المطلقة عليها وتعميمها على كل عصر ومصر، اعتقاداً منهم أن القرآن وحي أزلي ثابت، لذا يجب حسبهم تقليل الاختلاف بين طبيعة المبادئ ومستويات فهم الآيات والإرث النبوي والمنهجيات التفسيرية إلى الحد الأدنى (Ramadan T., 2015, p. 35).

ومن المسلم به أن هناك مبادئ وممارسات أكثر أهمية من غيرها، ولكن الحقيقة التاريخية والسياقية يتم تجاهلها، - وبالتالي تُؤثر على تفسير النصوص- أو حتى تكون غائبة تماماً عن تطور وماهية معايير الممارسة والسلوك (Ramadan T., 2015, p. 36).

ويقترح طارق رمضان ثلاثة قواعد في المقاربة التأويلية المعاصرة لاجتناب اللبس والخلط اللذان يقيدان الهوامش التفسيرية، ويحولان دون توفير إجابات مطابقة ومناسبة للتحديات المعاصرة. الأولى أساسية تعتبر علة القاعدتين الآتيتين، مفادها أنه لا يمكن الفصل مطلقاً بين الثابت في القرآن عبر التاريخ الذي يكون موضوعاً للتغيير نسبة لتطور العصر أو تغير البيئة، وعدد من المبادئ والممارسات تظل قارة ضمن الثوابت والأصول بصفة مطلقة وتبقى صحيحة وتُجسد بغض النظر عن زمان تواجد البشر ومكانهم.

وهذا هو الحال مع المبادئ الستة للعقيدة (الإيمان بالله، الإيمان بالملائكة، الإيمان بكتب الله، الإيمان بالأنبياء والرسل، الإيمان باليوم الآخر، الإيمان بالقضاء خيره وشره)، وهي ركائز الإيمان، ومبادئ الممارسة، وأركان الإسلام الخمسة، والمسلمون يسعون دائماً إلى احترام هذه المبادئ ويثبتون عليها لأنها تمثل جوهر الإسلام، وكذا الالتزامات والفرائض والحدود والنواهي الأخلاقية والمحرمات الغذائية تبقى ثابتة وينبغي الامتثال لها مهما كان سياق الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ تُؤخذ بعين الاعتبار لتحديد النماذج والسياقات والشروط لتطبيقاتها عبر التاريخ، وهي ليست ضرورية في مجال العقيدة لأن المبادئ هنا تخضع لضمير الإنسان وإيمانه، وهي أيضاً نادرة في ممارسات (Ramadan T., 2015, p. 36) الشعائر الدينية، وحتى وإن أصبح الإنسان مضطراً هناك رخص أجازها الدين وفقاً للوضعيات والسياقات التي يتواجد فيها الإنسان، لكن مراعاة البيئة أمر ثابت فيما يتعلق بتطبيق الالتزامات الأخلاقية في مجال الشؤون الاجتماعية وفي كل ما يتعلق بالثقافات والعادات المحلية.

ويمكن أن تكون الوصايا والنواهي في حد ذاتها مطلقة وثابتة، بيد أن تطبيقاتها وممارساتها المادية ينبغي أن تتخذ أشكالاً مختلفة، وتتغير بتغير البيئة والمجتمع والعصر.

ولقد ذهب العلماء الأصوليون مؤسسو الحقوق والقوانين متبعين في ذلك محمد بن إدريس الشافعي في القرن التاسع الميلادي إلى حد جعل التمييز بين الثابت والمتغير في تطبيق الأحكام التكليفية (تنقسم هذه الأحكام إلى خمسة فئات: الواجب أو الفرض، الحرام، المستحب أو المندوب، المكروه، المباح) التي تحدد الالتزامات والواجبات التي يكون بموجبها الإنسان مسؤولاً. مثلاً الفرض في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ﴾ (البقرة آية 43)، أو قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (الاسراء آية 32).

وإن الزواج من الأحكام التكليفية وهو موصى به ومسموح ويقع ضمن المباح والمستحب بصفة مطلقة، لكن قد يتحول حسب وضعية الشخص إلى شبه التزام، وقد يغدو في وضعية أخرى مكروهاً أو حراماً تبعاً للوضعية التي يتموضع فيها المرء، ويمكن للظروف أو للسياق تمرير الفعل نفسه من خلال الفئات الخمسة-الواجب أو الفرض، الحرام، المستحب أو المندوب، المكروه، المباح-، لتحديد الواجبات والالتزامات وبالتالي فرض حكم أخلاقي مفصل وهذه هي القاعدة الثانية (Ramadan T., 2015, p. 37).

على مستوى تقني أقل، نجد التمييز نفسه في الشؤون الاجتماعية والثقافية، بين احترام مبدأ مطلق والصورة التي نطبقه بها، فالمبدأ والقواعد بالنسبة للرجال والنساء المسلمين محدد في الأخلاق الإسلامية، غير أن تطبيقاتها في مجتمع ما، تأخذ في الحسبان الجوانب الثقافية والعادات المحلية مثل طريقة اللباس والألوان والأكل وغيرها.

ونجد بعض التيارات المعاصرة من خلال عدم التفريق بما فيه الكفاية، ولا بشكل منهجي، تنتهي إلى نتائج خطيرة، وتعتقد أنها تحمل راية الحق. ذلك أنها لا تُحدد، على مستوى العلاقات الاجتماعية والإنسانية، الفرق التام بين الثابت والمتحول الذي يُتيح لنا إدراك التباين الجوهرى بين المبادئ والنماذج.

تكون المبادئ دوماً ثابتة ومطلقة وأبدية، بيد أن تجسيدها وتطبيقها في الواقع عبر الزمان والمكان في التاريخ - النماذج التاريخية - تبقى نسبية، ومتغيرة وفي طفرة مستمرة، وهكذا فالمبادئ من عدالة ومساواة وحقوق وأخوة إنسانية التي كانت وجهت نبي الإسلام، تظل راسخة ومرجعاً من وراء التاريخ لكل البشر.

وإن نموذج المدينة التي أرسى أسسها النبي صلى الله عليه وسلم في القرن السابع الميلادي هي إنجاز تاريخي نسبة للواقع ومقتضيات ذلك الوقت، والمسلمون في مجرى التاريخ مُلزَمون بالإخلاص لتلك المبادئ والبحث عن الطرق والنماذج لتجسيدها على أحسن وجه وفقاً لمقتضيات عصرهم

وواقعهم، ولكن من العبث أنمدجته-أي مجتمع المدينة-ومحاولة مجاراته وتقليده أو تقليد نموذج آخر من التاريخ وإعادة إنتاجه، لأن مقتضيات عصرنا تختلف اختلافاً بيناً عن مقتضيات أي عصر من العصور ولا تنسجم معه (Ramadan T., 2015, p. 38).

وإن أنمدجة لحظة تاريخية مثل مجتمع المدينة على سبيل، المثال يؤدي إلى نتيجة سلبية، وغير معقولة، وهي بمثابة ذنب نجتريه في حق تاريخنا، ويُقلل من حلم عالمية مبادئ الإسلام، والعودة المستحيلة إلى حنين غير مسؤول للأصول.

ونجد هذا الإغراء لدى بعض التيارات السلفية المعاصرة، حيث يُطالبوا بالالتزام بالنموذج السياسي لدولة المدينة دون سواه، ويقلصون إخلاصهم للرسالة النبوية بتقليدهم لها والرجوع القهري إلى بنية تاريخية محددة، وإلى نوع معطى من الدولة بمرجعية الخليفة ومناهضة أي نظام سياسي ممكن، باعتباره جهلاً ومُعارضاً للإسلام (الجاهلية) (Ramadan T., 2015, p. 39).

ومعنى هذا أن التمييز بين المبادئ والنماذج هو نداء لوعي المسلمين ودعوتهم إلى التنافس واستخدام ذكائهم في كل لحظة تاريخية من وجودهم، ومهما كانت بيئتهم إلى إبداع وإنتاج نموذج اجتماعي يكون أكثر وفاء للمبادئ الأخلاقية والالتزام بها.

ويلتزم التيار السلفي بالوفاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ولصحابته وللسلف عن طريق تقليدهم ومجاراتهم في سلوكهم ومحاولة إعادة إنتاج إنجازاتهم التاريخية المؤرخة، بيد أن الإخلاص الحقيقي يقوم على تجديد قواهم الروحية وطاقاتهم العقلية لإنجاز أنموذج لمجتمع ممكن متماسك ينسجم مع عصرهم (Ramadan T., 2011, p. 145)، كما اجتهد في ذلك السلف الصالح وقتئذ.

وإذن فالأمر لا يتعلق بإعادة إنتاج شكل وصورة مجتمع المدينة، وإنما معاودة الاتصال بجوهره وروحه وأهدافه.

وإن عيب التيار السلفي هو مزجه بين منهجية مجال العقيدة (credo) والعبادة (cultes) من جهة، ومنهجية مجال المعاملات أي الشؤون الاجتماعية (affaires sociales) من جهة أخرى، وهذا التمييز منذ الأصل، أساسي وجوهري، ففي مجال العقيدة والعبادات نطبق بدون تغيير ولا تبديل لأنها أحكام ثابتة ومحددة من طرف الوحي والإرث النبوي، ولا أحد يجراً على الزيادة أو النقصان فيها، ذلك أن أي فعل لازم على المسلم عليه أن يستند فيه إلى آية أو حديث، وإن غيّر حكماً أو أمراً يعد ذلك بدعة (blâmable)، ومن يجترح ذلك فهو مُدان وأثم.

أما في مجال المعاملات التي تتعلق بالشؤون الاجتماعية حدد العلماء منذ البواكير الأولى للفقه قواعد تختلف وتتقابل مع الأحكام التي تعني العقيدة والعبادات، وفي هذا المجال فإن كل شيء مباح مالم يوجد نص واضح يدل على عدم جوازه، والإنسان هنا يفسح المجال لأبحاثه وإبداعاته العلمية والفنية والاقتصادية والسياسية وهذه كلها ليست ما صدق للبدعة، وإنما إنجازات مُرحَّبٌ بها لرفاهية البشرية وسعادتها وهي القاعدة الثالثة (Ramadan T. , 2015, pp. 40-41).

ويأسف طارق رمضان جدا من الاختلالات التي تُمارسها التيارات الإسلامية المعاصرة وتعقيداتها، مما يُبقي هذه المقاربات التي يطرحها العلماء ضمن المجال النظري، ولا يتوقف الأمر عن عدم اتفاقهم مع هؤلاء العلماء، بل يمتد إلى بزوغ سلطة دوغمائية تعتبر نفسها وصية على الإسلام والمسلمين، تُحدد ما هو إسلامي وما هو غير ذلك وتُضخم الاتهامات وتُروج لما تخاله بأنه بدعة، وتُضعف من حدة التوترات بين المسلمين (Ramadan T. , 2015, p. 42).

وإن الخلط بين الثابت والمتحول، المبادئ والنماذج، العقيدة والعبادة والمعاملات، يلوح كنتيجة جوهرية في الفكر الإسلامي المعاصر والراهن، مما يفضي إلى عرقلة الإصلاح في قراءة النصوص وفهمها وتطبيقها وفقا لروح العصر والسياق التاريخي الجديد.

هذا الخلط يختزل الإخلاص لرسالة السلف والإسلام في قراءة جامدة للنصوص؛ يُحاكي ويُكرر الماضي وتاريخ أسلافنا تكرارا أعى.

ويعتبر هذا الصنيع تبسيط مفرط لرسالة الإسلام ولتطبيق تعاليمه بحجة الإخلاص لصورته التاريخية، إلا أنه إخلاص سطحي وظاهري؛ يُناقض رسالة الإسلام الأبدية (Ramadan T. , 2015, p. 42).

يشير طارق رمضان إلى أن قضية المرأة والمساواة والإرث وغيرها من القضايا خضعت طوال قرون إلى سلطة الرجل، حيث أن التأويلات الذكورية للقرآن هي رأس المشكلة (أنظر: Islam la réforme radicale، من صفحة 376 إلى 393).

ويحذو الباحث الألماني مهند خورشيد من أصل لبناني الحذو نفسه لطارق رمضان، ذلك أنه يدعو إلى ضرورة تفسير القرآن من زاوية معاصرة، غير أن ذلك لا يعني إرساء أسس حديثة للعقيدة الإسلامية، فالمبادئ والثوابت التي يركز عليها الإسلام بالنسبة له غير خاضعة للتقلبات الزمنية. ومن أهم تلك الثوابت على سبيل المثال صفة "الرحمن الرحيم" في وصف القرآن لله عز وجل (الحي، 2012).

ويدلف مهند خورشيد أن بعض الآيات القرآنية ينبغي أن تفسر من خلال الممارسات التي تتناسب زمنيا مع النظام الاجتماعي لفترات تاريخية محددة، فلما يتعلق الموضوع بالعقاب الجسدي الذي يتعارض مع مفهومنا الراهن لحقوق الإنسان، فلا ينبغي تطبيق ذلك الأمر حرفيا، بل يجب الغوص في أغواره وقراءة ما خلف السطور من أفكار بدقة بالغة، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن القرآن تتخلله 6236 آية منها 80 آية فقط تختص بالعقاب، ولذلك ينبغي العدول عن فكرة اعتبار القرآن مجرد كتاب ضخمة لتوضيح القوانين وتحديد حجم العقاب (الحي، 2012).

وفي السياق نفسه تدعو الباحثة الألمانية كرستينه شيرماخر Christine Schirrmacher (1962)، مديرة بمعهد القضايا الإسلامية في الرابطة الإنجيلية الألمانية) إلى أنه من المستحيل القيام بإصلاحات دون قناعة داخلية لدى المؤمنين، حيث إن كل إصلاح في الإسلام لا يمكن أن ينطلق من أوروبا، بل من مراكز الفقه الإسلامي في الدول الإسلامية، مثل مصر والمملكة السعودية ولا يمكن أخذ الإصلاحات التي قامت بها الكنيسة الكاثوليكية من خلال مجمع الفاتيكان أنموذجا للقيام بإصلاحات داخل الإسلام (الحي، 2012)

ثانيا: صهيب بن الشيخ

ينطلق مفتي مرسيليا سابقا المفكر صهيب بن الشيخ Soheib Bencheikh (1961) من مسلمة مفادها أننا بحاجة لإعادة قراءة للخطاب الديني وإصلاحه والنظر فيه من جديد، يقول: «المطلوب منا سواء كنا في فرنسا أو في غيرها، في العالم الإسلامي أو خارجه، هو النظر بجديّة والتأهب بشجاعة وحزم لإصلاح الخطاب الديني وترقيته وتخليصه من المفاهيم التي تدعو إلى الانغلاق المذهبي أو إلى كراهة الآخر أو إقصائه، أي إنتاج قراءة حديثة للنصوص الإسلامية في ضوء الحريات الأساسية المُجمع عليها، كالحرية الفردية وحرية التعبير والتعددية والمساواة، فهذا هو المعروف الذي أمرنا به القرآن وهذا هو المنطق الذي أوصلتنا إليه عقولنا، ولا ضير إن خالفنا مفهوم أسلافنا أو أزلنا القداسة عن تفسيراتهم لدينهم وديناهم» (الشيخ، 2016).

ونفهم من قوله إن ليس هناك تعارض بين الهوية الإسلامية ومبادئ العولمة، ولهذا يجب أن نبادر بإصلاح الخطاب الديني الإسلامي حتى يتساق مع العلمانية، ذلك أن هذه الأخيرة حسب تصوره منحت الإسلام الحقوق نفسها التي تتمتع بها الديانات الأخرى البروتستانتية أو الكاثوليكية، أي إنها كرست مبدأ المساواة، وفي الوقت نفسه يتعين علينا الاضطلاع بنفس الواجبات التي تستوجب على الديانات الأخرى حتى نكون جديرين بالاحترام ونتمكن من بناء مستقبل أكثر ازدهارا.

وإن الدولة العلمانية ليس لها دين معين، فهي دولة حيادية، إنها لا تناوى الدين وبالمقابل لا تسانده (Nouilhât & Jean Joncheray, 1999, p. 87)، لذلك من واجب الإسلام الأقبالياتي اليوم هو البحث عن نماذج، وسبل جديدة تتناغم وتندمج مع السياقات التي يتموضع فيها، ولا يتحقق هدفنا إلا بإنشاء فقه يتوافق مع الوضعيات والمستجدات التي تطرأ على المسلمين في بيئتهم الجديدة. وفي السياق نفسه، يُؤلف ابن الشيخ كتابه الموسوم "ماريان والنبي: الإسلام في فرنسا العلمانية"<sup>1</sup> *Marianne et le Prophète: L'islam dans la France laïque*. وترمز ماريان إلى فرنسا العلمانية والنبي يرمز إلى الإسلام، وتركيب الكلمتين يُحيل إلى: "الإسلام في كنف العلمانية". وجوهر الكتاب يحوي «أبحاثا في شؤون القانون والفلسفة من شأنها مساعدة الإسلام على إيجاد موقع له في ظل مناخ سياسي مستجد، كما أنه يقدم إجابات غير متوفرة في كتبنا التقليدية حسب رأي مؤلفه» (الشيخ، الإسلام والعلمانية، 2004).

ونفهم من قوله أيضا أنه يدين الانغلاق الفكري الذي تُكرسه المذاهب والفرق الإسلامية، لأنها تصدر من فكر ناقص ومبتور وتناى عن معين الإسلام العذب، وتسعى في جلب المفاسد ودفع المصالح وبدل أن تُفكر فهي تُكفر وتتخذ من الدعوة مطية للحكم والعمل السياسي.

وينعى صهيب بن الشيخ الحركات الإسلامية وقياداتها التي تُقر بشريعة القتل والسبي وإجبار الناس على الإسلام عنوة أو دفع الجزية، هذه المذاهب تستلهم شرعيتها من كتب الصحاح وبعض فتاوي الفقهاء التكفيريين التي أضححت الطريق الملكي للإرهاب.

واستنادا لما سبق بات من الواجب علينا حسب ابن الشيخ تنقية تراثنا وتعقيمه من العدوى التي انتقلت إليه من هؤلاء المرتزقة بالمراجعة والنقد، والعدول عن تلقين هذه المفاهيم في مدارسنا وجامعاتنا وبدل أن نُخرِج مثقفين مستنيرين، نُنتج متطرفين متعاطشين للتكفير والقتل.

ولعل هذا ما أفضى به إلى شجب أفكار السيد قطب وهوجهما، يقول: «لقد بالغ سيد قطب في طرح أفكاره المتطرفة في كتابه "معالم على الطريق". وهذا يسري خاصة على موقفه تجاه "الجاهلية" في القرن العشرين والقانون الإلهي وفقدان الحكام للإيمان. لقد دفعت تلك الأفكار بعض المسلمين إلى التطرف وجعلتهم ينقادون تماما لأرائه» (الشيخ، الإسلام والعلمانية، 2004).

كما يهيب بالمسلمين اليوم إلى رفع القداسة والهالة الضخمة عن التفسيرات الفقهية العتيقة، لأنها لم تعد تُساير ضرورات وروح عصرنا، وليس من الحصافة والحكمة التحويل ودوي الأصوات لما يُبدي شخص ما نظره في أمور الشريعة، فالاجتهاد ليس حكرا على فئة دون أخرى أو عصر دون آخر.

ولهذا يستنكر صهيب بن الشيخ على مسلحي اليوم استكانتهم للماضي وتقديسهم لأسلافهم وبكائهم على الأطلال يقول: «يخرج الإسلام من تراجع لعدة قرون. أو إن ذكائه الخلاق وتفسيره قد تبخر بعمق لعدة قرون؛ ويجد المسلمون أنفسهم أمام تراث لاهوتي يتجاوز عتبة فهمهم في حين يجب عليهم تغذيته أو حتى التشكيك فيه، وفجأة قدسوا الإسلام والعمل اللاهوتي لأجدادهم المجيدين» (Nouilhat & Jean Joncheray, 1999, p. 87).

والمشكلة تكمن في أن هذا اللاهوت الجامد الذي نزل علينا صُمم من أجل أغلبية وإسلام سيادي على أراضيه، علاوة على ذلك لمجتمع قبلي وعشائري، إنه لاهوت يأتي من حقبة لم تلتقي فيها الأمم، إن لم يكن متحرِّكاً بروح التنافس الإمبراطوري الذي يعارض بعضه بعضاً، وإنه لا يهتم بالعيش المشترك، وليس له أدنى فكرة عن التعددية التي تديرها القواعد العالمية والكونية مثل العلمانية والحرية الدينية التي تنطبق على جميع الطوائف الدينية. (Nouilhat & Jean Joncheray, 1999, p. 87).

وهذا يعني أن اللاهوت الإسلامي- الفقه الإسلامي-، أو الإمبريالي قد ولى واندثر خاصة في الدول العلمانية، لأنه حبيس فكر سياسي مُتخلف، وانبعثت معه تصورات جديدة حول الحقوق الذاتية وسبل حديثة لاستيعاب الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع.

وينزع العالم اليوم قاطبة نحو الكونية، وكوكبنا المكتظ بالبشر يُصبح يوماً بعد يوم أصغر فأصغر، وكل الأفكار حتى التي تعتبر غير مقبولة وتظهر أكثر تناقضاً، بدأت تتعايش مع بعضها بعض، ولا أحد أجنبي في عالمنا اليوم، وليست هناك ثقافة غريبة أو بعيدة؛ والحقائق المطلقة ليست حقيقية إلا عند أولئك الذين اقتنعوا بها بكل حرية ولا تلزم إلا الذين يدافعون عنها (Nouilhat & Jean Joncheray, 1999, p. 87).

وإن حضور الإسلام في فرنسا يتيح للمسلمين فرصة غير متوقعة لتجربة وتحضير فقه أقلية ضمن عدة أقلية، هذه الفرصة لا تنم من كون فرنسا دولة عالمية تأوي داخلها مجتمع إسلامي قوي، ولكن لأن فرنسا دولة علمانية إلى جانب عدم وجود ضغط اجتماعي الذي تُعانيه المجتمعات الإسلامية والذي يسمح بظهور ميول إصلاحية وليبرالية داخل الإسلام في فرنسا (Nouilhat & Jean Joncheray, 1999, pp. 87-88).

هذا الفقه الأقلية ليس مفيداً ومهما للمسلمين في فرنسا فقط، بل يضمن التعايش السلي والأخوي مع المجتمعات الأخرى، والريح العظيم يكون عندما يشمل هذا الخير المجتمعات الإسلامية ذاتها (Nouilhat & Jean Joncheray, 1999, p. 88).

وينصح صهيب بن الشيخ الإسلام قائلا: «إذا كان الإسلام لا يريد أن يُستبعد من النظام الدولي الجديد الذي ينشأ ويعلم نفسه، يجب أن يستعد للعالمية، حتى في عقر داره، ويوافق على أن يكون على مستوى الكوكب أقلية وليس خصما غازيا» (Nouilhat & Jean Joncheray, 1999, p. 88) وعلى صعيد آخر يوضح صهيب بن الشيخ أن حجاب المرأة قد يكون راعيا ومحافظا لها، لكن ليس في كل الأحوال والظروف، يقول: «المفارقة الراهنة أن ما يحافظ على شخصية الفتاة ويضمن مستقبلها هي المدرسة. فعندما تتعلم الفتاة تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد كل تطاول على أوثقها وعلى كرامتها. حجاب المسلمة اليوم، في فرنسا، يعني: المدرسة العلمانية والمجانية والإلزامية» (فوريس، 2007)

ويقصد ابن الشيخ في مقولته أن العلم والتربية هما الحافظان الحقيقيان لكرامة المرأة، كما أن العلمانية بقوانينها التي تخولها لها من مواطنة وحرية ومساواة تضمن لها مستقبلها وترفع مكانتها.

### 3- مناقشة النتائج

#### 3-1 بالنسبة لطارق رمضان

أشطر طارق رمضان في ما ذهب إليه حين أكد أن ثوابت الإسلام ومبادئه قارة وأبدية لا يعثرها التحول والتبدل، لكن يمكننا قراءتها بروح العصر حتى نستكشف النماذج والبراديجمات التي تُواكب السياقات والوضعيات التي نتواجد فيها، دون اجترار نماذج أسلافنا والعيش بشخصياتهم ونحسب أننا نُحسن صنعا، ومن ضمن ما أقره أننا لا نُبطل حكما قرآنيا أو نستسيغه إلا بتوفر نص يدل على ذلك سواءً أكان له سند في القرآن أو في السنة الشريفة.

وقد صرح طارق رمضان في مناظرة جرت وقائعها مع نيكولا ساركوزي عام 2003 في قضية العقوبات البدنية وتأييده (أي طارق رمضان) وقف تطبيقها كخطوة نحو إلغائها، غير أن هذه النصوص صارمة وثابتة، فقد ورد نص قطع يد السارق مطلقا غير مقيد بقول عزّ وجلّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءَ بِمَا كَسَبَا﴾ (المائدة آية 38).

ورغم ذلك اجتهد فيه الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يقض به في الحروب، واجتهد فيه عمر بن الخطاب فلم يطبقه في عام الجوع، وهي استثناءات لم ترد في القرآن (محمود، بدون ذكر سنة الطبع، صفحة 12)، أما ما خلا ذلك، فنص قطع يد السارق ثابتٌ فرضاً ووجوباً يبقى إلا بتوافر نص من القرآن أو السنة ينسخه ويعطل سريانه، وهو المنطق الذي سار على دربه السيد طارق رمضان، لكنه لم يكن وفيا له.

ويعيب المفكر عبد القادر عوده على المسلمين الليبراليين الذين استوطنوا الغرب وتأثروا بقوانينه حتى لاح لهم أن بعض أحكام الشريعة لا تواتي العصر الحاضر، وليس لها ما يعضدها في القوانين الوضعية، يقول: « وبعض المثقفين ثقافة أوروبية يرون أن الشريعة تصلح للعصر الحاضر، إلا أن بعض أحكامها جاء مؤقتا، وهم يقصدون بعض الأحكام الجنائية، وبصفة خاصة العقوبات التي لا مثيل لها في القوانين الوضعية، كالرجم والقطع وتسألهم الحجة على ادعائهم، فلا تجد لهم حجة، وإنما هو الظن الذي لا يغني من الحق شيئا» (عوده، 1985، صفحة 56).

ويعزو عبد القادر عوده سبب ادعاء هؤلاء إلى عوزهم الفكري وضحالة فهمهم، يقول: « ولو كان هؤلاء المسلمون يفهمون الإسلام على وجهه لما قالوا مثل هذا القول، لأن أحكام الإسلام دائمة لا مؤقتة، ولأن ما لم ينسخ منها قبل موت الرسول صلى الله عليه وسلم فلا نسخ له إلى يوم النشور، وقد صرح القرآن قبيل موت الرسول بأن صرح الدين قد تم بناؤه، ولم يعد قابلا للزيادة أو النسخ، وذلك قوله تعالى: "إِلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا" (المائدة آية 3)» (عوده، 1985، الصفحات 56-57).

كما يرى الشهيد عبد القادر عوده أن هناك دواعي حملت هؤلاء إلى هذا الادعاء «يرون أن بعض عقوبات الشريعة، وهي القطع والرجم لا يمكن تطبيقها اليوم. لضعف الدول الإسلامية، ووجود عدد من الأجانب في بلادها لا يقبلون أن تطبق عليهم هذه العقوبات، أو ترضى دولهم بأن تطبق عليهم. فأصحاب هذا الرأي لا يرون تطبيق الشريعة خشية إغضاب الدول الأجنبية» (عوده، 1985، صفحة 57).

ولذا نتساءل هل الإصلاح الجذري la Réforme Radicale الذي ينادي به طارق رمضان بإمكانه أن يرسم إحداثيات التفاعل الإيجابي بين الإسلام والغرب؟ أم إن الفجوة بين الطرفين عميقة إلى حد أن الإصلاح الجذري الذي يدعو إليه طارق رمضان يعجز عن رآبها؟  
هب أننا قمنا بإصلاح جذري للإسلام، وألغينا العقوبات البدنية من رجم وإعدام وقطع يد السارق ونسفننا نظام تعدد الزوجات وأعلنا المساواة بين المرأة والرجل في الإرث وغيرها من القضايا، هل ستتحسن علاقاتنا مع الغرب؟ هل سيحببنا الغرب ويمحي أحقاد المتجذرة في ذاكرته حيالنا؟ هل سندون تاريخا جديدا مع بعضنا بعض؟ أم سينتهي التاريخ إلى الأبد؟

### 3-2 بالنسبة لصهيب ابن الشيخ

نحن لا نختلف مع صهيب بن الشيخ في أن تجديد الخطاب الديني ضرورة عصرية ملحة لا غنى لنا عنها، غير أن السؤال الذي يتعين على ابن الشيخ تفكيكه وتوضيحه هو ماذا يقصد بتجديد

الخطاب الديني؟ هل التجديد يعني تغيير الوسائل القديمة واستحداثها بآليات جديدة، تتماشى مع روح العصر للوصول إلى الأهداف؟ أم يقصد بالتجديد تصويب الأفكار المغلوطة عن الدين؟ أم تغيير الأهداف ونسف الثوابت التي رصها الدين وقدها؟

إن كان التجديد يُقصد به تحيين الوسائل للوصول إلى الأهداف أو تصحيح الأفكار الخاطئة التي يعتمد عليها المتطرفون وشبه الفقهاء في فهم الدين، فأهلاً وسهلاً بهذا التجديد، أما إن كان يُراد به ضرب الثوابت وتقويضها فهذا جهل فاضح وادعاء غريب ومردود.

لا شك في أن الصحاح يحوي أحاديث صحيحة وأخرى سقيمة، ولذا بات حرياً على المجددين تطهير تراثنا من كل هذه الشوائب حتى لا يختلط الحابل بالنابل، وبالخصوص تلك الأحاديث التي تخالف كتاب الله.

وإذا عاودنا النظر في قضية الحجاب فهل بحكم التطور وتغير البيئة يُبدل شيئاً جوهرياً قضى به نصاً مقدساً والمُسلِّمات تواترن على ارتدائه منذ 1400 سنة وبالنصوص القطعية الدلالة ولماذا؟، لأن العلمانية الغربية لا ترغب فيه ونزعم أن الحجاب الحقيقي هو العلم والعلمانية اللذان ينبغي للمرأة المسلمة ارتداءهما.

أجل العلم والتربية يُفضيان إلى سمو المرأة وصون كرامتها وإنعاش الأسرة والمجتمع ولكن هذا موضوع آخر لا يرتبط بقضية الحجاب التي تعالت أصواتها وتباينت أبعادها، كما أن الإسلام منذ بواكيره الأولى منح المرأة حقوقاً ومزايا وحماية لا نجدتها في أي نظام من الأنظمة التي عرفها العالم حتى اليوم.

والعلمانية التي يُحاجج بها الليبراليون اليوم لا تصون كرامة الإنسان عموماً والمرأة خصوصاً، لأنها عاملت المرأة كشيء أو سلعة أو عبارة عن رقم في السينما والمسرح والدعاية أو تشبيء جنسي أو صورة في لباس أو نادلة في حانة أو مطعم حتى تجذب الرجال والزبائن كي يُحقق بها النظام الاقتصادي مآربه واستثماراته، ولعل هذا ما دفع بالفلسفة الشخصية إلى مناهضة القيم الغربية والمطالبة باستعادة كرامة الإنسان وشخصيته بعدما حولته البراغماتية الغربية إلى مجرد كائن ينزع نحو المردودية والاستهلاك.

وبقطع النظر عن المعركة الشرسة التي دارت رحاها في فرنسا وعن قانون 1905 الذي قضى بحظر الرموز الدينية وعن الفتاوى ووجهات النظر المتشعبة حول الحجاب وعن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان التي جاء فيها: الحق لكل إنسان الحرية في إظهار الدين أو الاعتقاد في المجال الخاص والعام (سعدي، 2005، صفحة 94)، يبدو لي أن المشكلة ليست في حجاب المرأة

بقدر ما توجد في الأفكار التي يُنظر من خلالها إلى الحجاب، ذلك أن الحجاب كزي تستر وتتلحف به المرأة عادة قديمة وُجدت في عدة حضارات وبلدان إسلامية وغير إسلامية ولم يسبق لها البتة أن أحدث ضجة هستيرية كما تحدث اليوم؛ فهناك من ينظر إلى الحجاب على أنه دلالة هوياتية ثقافية وهناك من ينظر إليه على أنه شكل من أشكال الهيمنة الذكورية وفي المجتمعات الغربية يُعتبر منافسا للموضة وناسفا للأرياح وقد نعثر من يعده عبادة تلتزم بها المرأة أمام خالقها لا أقل ولا أكثر.

وقد أشار الدكتور الحسين الزاوي أن مشكلة الحجاب في فرنسا تفصح عن فشل السلطات الفرنسية في إدماج الجالية المسلمة داخل المجتمع الفرنسي، لكنها تتمظهر بمظهر مُغاير يقول: «ولعل أزمة الحجاب في المدارس الفرنسية لا تعدو في كثير من تفاصيلها، أن تكون فصلا جديدا من فصول لعبة شد الحبل التي تجري بين السلطات الفرنسية ومواطنيها المسلمين، بعد عجز المجتمع عن الإيفاء بمختلف التزاماته اتجاههم» (الزاوي وآخرون، 2010، الصفحات 148-149). ولما سُئل طارق رمضان عن موقفه من الرموز الدينية وفي طليعتها الحجاب في فرنسا أجاب قائلا: «إن هذا القانون الذي أصدرته الحكومة الفرنسية وصادق عليه البرلمان الفرنسي والمتعلق بالرموز الدينية وفي مقدمتها الحجاب هو قانون لا يغير من الأمر شيئا فهو قانون سياسي وضجيج إعلامي» (سعدي، 2005، صفحة 95).

كما أن رفض الحجاب أظهر العلمانية في موقف حرج وضعيف، يقول السيد محمد حسين فضل الله: «الحجاب في الإسلام التزام ديني، كما هي الفريضة الدينية، وعدم الالتزام به يمثل خطيئة ككل الخطايا، وهل بلغت العلمانية مستوى من الضعف، ليخاف القائمون عليها قطعة قماش، أو قلنسوة توضع على الرأس، أو صليبا يعلق على الرأس» (بولعوالي، 2006، صفحة 183).

ولذلك نؤاخذ صهيب ابن الشيخ على اتهامه الإسلام بالتحجر وتعطشه نحو الغزو والتنافس والهيمنة ونعته التاريخ الإسلامي بأنه كان مجرد لاهوت سياسي يخدم أطرافاً معينة، لهذا بات من اللازم إصلاحه وتجديده؛ ونحن نقول حتى وإن ألفينا مصاديق لما طرحه في بعض الكيانات السياسية التاريخية، فهذا لا يخوّل له المصادقية كي يعمم ذلك على كل فترات التاريخ الإسلامي، كما أن الإسلام جاء لينشر السلام والحق ويرفع الجور والظلم عن البشرية لا لكي يبسط قهره وقبضته عليها.

ويتضح لنا أن بن الشيخ يقدم النصيحة والمشورة للإسلام، حتى يكون في المستوى ولا يستبعد من العالمية، وكأن الإسلام اليوم لم يعد في المستوى وينتظر من مفكرنا ابن الشيخ إسداء النصيحة

حتى يظفر بالعالمية، والسؤال الذي يتعين علينا الإجابة عليه، هل جاء الإسلام لكي ينصح الرجال ويُصلحهم؟ أم إنه جاء لكي ينتظر النصيحة والإصلاح منهم حتى لا يقصى ويُستبعد من كوكبنا؟

#### 4- خاتمة

أكد طارق رمضان أن ثوابت الإسلام ومبادئه قارة وأبدية لا يعترها التحول والتبدل، لكن يمكننا قراءتها بروح العصر حتى نستكشف النماذج والبراديجمات التي تُواكب السياقات والوضعيات التي نتواجد فيها، دون اجترار نماذج أسلافنا والعيش بشخصياتهم ونحسب أننا نُحسن صنعا، في حين يرى صهيب بن الشيخ بأن ليس هناك تعارض بين الهوية الإسلامية ومبادئ العلمانية، لهذا يجب أن نبادر بإصلاح الخطاب الديني الإسلامي حتى يتساق مع العلمانية.

ويمكن القول إننا لا نُبطل حكما قرآنيا أو نستسيغه إلا بتوفر نص يدل على ذلك سواءً أكان له سند في القرآن أو في السنة الشريفة. ويجب أن نعدل عن الفكرة التي يروجها بعض المسلمين الليبراليين وهي أن بعض أحكام الشريعة لا تواتي العصر الحاضر، وليس لها ما يعضدها في القوانين الوضعية بدون حجة ولا دليل، ذلك أن صرح الدين قد تم بناؤه، وعلى المسلمين اليوم أن يوازنوا بين ثوابت الإسلام القارة والمتحول منها، بتحول الزمان واختلاف المكان، بحيث لا نرجح كفة أحدهما على الآخر، فيغدو الثابت مجرد أفكار جامدة ويمسي المتحول مجرد انفلات تشريعي غير محمود العواقب.

\*\*\*\*\*

#### 5- المصادر والمراجع

##### 1- المصادر.

التيجاني بولعالي. (2006). المسلمون في الغرب: بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل (الإصدار 1). القاهرة: مركز الحضارة العربية.

بزيان سعدي. (2005). معركة الحجاب الإسلامي في فرنسا أصولها وفصولها: صور عن معاناة المسلمين في المهجر. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

حسين الزاوي، و آخرون. (2010). الإسلام الأوروبي (الإصدار 1). الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار.

طارق رمضان، و آخرون. (2016). الإسلام الدين الثاني في أوروبا. القاهرة: بدون ذكر دور النشر.

عبد القادر عوده. (1985). الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه (الإصدار 5). الكويت: الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، السالمية.

مصطفى محمود. (بدون ذكر سنة الطبع). الإسلام السياسي والمعركة القادمة. بدون ذكر دور النشر.

---

Nouilhat, R., & Jean Joncheray. (1999). Histoire des religions : Enseigner les religions . Paris: edition de l'atelier.

Ramadan, T. (2011). Mon intime conviction. France: Edition Archipoche.

Ramadan, T. (2015). Islam la reforme radicale: Ethique et liberation. Paris: Edition Archipoche

## 2- المواقع الإلكترونية.

العلمي عبد العلي. (2012، 10 27). باحث ألماني في الدراسات الإسلامية يدعو إلى تفسير القرآن بمنظور معاصر.

تاريخ الاسترداد 04 11 2020، من [www.dw.com: https://p.dw.cpm/p/16whH](https://p.dw.cpm/p/16whH)

صهيب ابن الشيخ. (2016). إصلاح الخطاب الديني ضروري. جريدة العربي الجديد، 6-7.

صهيب ابن الشيخ. (2004، 11 05). الإسلام والعلمانية. تاريخ الاسترداد 03 11 2020، من موقع قنطرة:

[https://ar.qantara.de/content/islam-willmny-hl-hnk-tdrb-byn-lhwy-islam-wmbd-llmny-](https://ar.qantara.de/content/islam-willmny-hl-hnk-tdrb-byn-lhwy-islam-wmbd-llmny-lfrnsy)

[-lfrnsy](https://ar.qantara.de/content/islam-willmny-hl-hnk-tdrb-byn-lhwy-islam-wmbd-llmny-lfrnsy)

كارولين فوريست. (2007، 09 27). استخدام الحجاب كأداة. تاريخ الاسترداد 03 13 2020، من [amir@ahl-](mailto:amir@ahl-)

[alquran.com: https://www.ahl-alquran.com/arabic/document.php?main\\_id=257](http://alquran.com: https://www.ahl-alquran.com/arabic/document.php?main_id=257)